

احكام النعال والانتعال

في السنة النبوية

د. خالد عتيق جزاع الصليبي

• المقدمة :

اللباس والزينة صفة محمودة، يميل إليها كل إنسان بطبيعته، ويحرص الرجل والمرأة على التّجمل والتّزين، كيف وقد أمرنا ديننا الحنيف بها، وحثنا عليها بنذاته لجميع فئات المجتمع الإسلامي وأفراده بالتّحلي والتّجمل بها، قال الله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، ويقول جل شأنه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

وإذا كان الكل يحرص على المظهر الجميل والملبس الأنيق حين يقابل الآخرين، وأن يبدو أمامهم بأطيب منظر وأحسن ملبس وأنهى حلّة، فإن ذلك يتأكد في المناسبات، عندما يلتقي المرء بإخوانه وأصدقائه، ويتأكد أكثر في اللقاءات الدينية: في صلوات الجماعة والجمع والأعياد.

وذلك كله يأتي به المسلم وفق الإرشادات الدينية التي تحضه على ذلك وتوجّهه إليه، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ» قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ بَطْرٌ الْحَقُّ، وَغَمَطُ النَّاسِ»^(١).

(١) تخريجه: أخرجه مسلم في صحيحه (٩٣/١) كتاب الإيمان: باب تحريم الكبر وبيانها،

وكان ﷺ لا يفتأ يوجه أصحابه إلى حُسْن المظهر والملبس وجمال الهيئة، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ ثَائِرَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ أَنْ اخْرُجْ، كَأَنَّهُ يَعْنِي إِصْلَاحَ شَعْرِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ، فَفَعَلَ الرَّجُلُ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمْ ثَائِرَ الرَّأْسِ؛ كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ»^(١).

• خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة على النحو التالي:

* المبحث الأول: حقيقة النعال ومكانتها عند العرب

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: حقيقة النعال:
- المطلب الثاني: مكانة النعال عند العرب.
- المطلب الثالث: صفة نعال النبي ﷺ.
- المطلب الرابع: الاستكثار من النعال.
- المطلب الخامس: الحث على الاحتفاء أحياناً.
- * المبحث الثاني: المسح على النعال.

وفيه مطلبان :

- المطلب الأول: حكم المسح على النعلين.
- المطلب الثاني: كيفية المسح على النعلين.

(١) تخريجه: أخرجه مالك في الموطأ (٩٤٩/٢) في كتاب الشعر: باب إصلاح الشعر، رقم (٧).

* المبحث الثالث: الصلاة في النعال.

وفيه أربعة مطالب :

- المطلب الأول: حكم الصلاة في النعال .
 - المطلب الثاني: الحكمة من الصلاة في النعال.
 - المطلب الثالث: تعاهد النعال عند دخول المسجد.
 - المطلب الرابع: موضع النعال في حال عدم الصلاة فيها.
- * المبحث الرابع: آداب النعال.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: النهي عن الانتعال قائمًا.
 - المطلب الثاني: التيامن عند لبس النعال، وعكسه عند الخلع.
 - المطلب الثالث: النهي عن المشي في النعال.
 - المطلب الرابع: خلع النعال عند الجلوس لحديث أو طعام أو نحوه.
- * الخاتمة:

* فهرس المصادر والمراجع.

• المبحث الأول: حقيقة النعل ومكانتها عند العرب

وفيه مطلبان:

• المطلب الأول: حقيقة النعل

تعريف النعال:

النَّعَال: جمع نَعْل، والنَّعْلُ ما جعلته وقاية لرجلك من الأرض، وتسمى تَأْسُومَةً، والنَّعْلُ: الحذاء؛ مؤنثة تصغيرها: نَعْلَةٌ، تقول: نَعَلْتُ وَأَنْتَعَلْتُ؛ إذا

احْتَذَيْتَ. وَنَعْلٌ يَنْعَلُ نَعْلًا، وَتَنْعَلُ، وَانْتَعَلَ: لبس النعل، ويقال: انتَعَلَ الرجل، وهو مُنْتَعِلٌ، وَنَاعِلٌ: أي لابس نَعْلًا^(١).

قال ابن فارس: " النون والعين واللام ": أصل يدل على اطمئنان في الشيء وَتَسَقُلُ، منه النَعْلُ المفردة؛ لأنها في أسف القدم، ورجل نَاعِلٌ: ذو نَعْلٍ، وَمُنْتَعِلٌ أيضًا. وَأَنْعَلْتُ الدابة، ولا يقال: نَعَلْتُ ... والنَعْلُ من الأرض: موضع؛ يقال: هي الحرة، ويقال: إنه لا يُنْبِتُ شيئًا. والنَعْلُ: الذليل الرجال، الذي يُوطَأُ كما يُوطَأُ النَعْلُ^(٢).

• المطلب الثاني: مكانة النعال عند العرب:

لقد كان لبس النعال وإجادتها مضرب المثل عند العرب؛ لما يدل عليه من النعمة والترف، وكمال الزينة.

قال الشاعر:

وَنُنْقِي النِّعَالَ إِذَا نُقِبَتْ وَلَا نَسْتَعِينُ بِأَخْلَاقِهَا
وَنَخْنُ الذُّوَابَةَ مِنْ وَائِلٍ إِلَيْنَا تَمُدُّ بِأَعْمَاقِهَا
وقال الأحنف بن قيس: استجيدوا النعال فإنها خلاخيل الرجال^(٣).

(١) انظر: كتاب العين (٢٤٣/٤) مادة (نعل)، معجم تهذيب اللغة (٣٦١٤/٤)،
الصاحح للجوهري (١٣٦٢/٢) مادة (نعل)، لسان العرب (٢٠٦/١٤) مادة
(نعل)، القاموس المحيط (٦٢٦/٣) مادة (النعل)، كتاب العين (٢٤٣/٤) مادة
(نعل).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥٦٧/٢) باب (النون والعين وما يثلثها).

(٣) انظر: البيان والتبيين للجاحظ (٥٩/٢).

وكانت العرب تلهج بذكر النعال، وتمدح بِرِقَّتِهَا، وتجعلها من لباس الملوك وزى أهل النعمة، وتُقدّم النعال على سائر أنواع الأحذية^(١). ولذلك اشتهروا بصناعتها، وتفننوا فيها، وتميزت مدن بصناعة النعال الجيدة، كحضر موت التي نسبت إليها النعال الحضرمية.

وما اشتهر لباس وضربت به الأمثال ما اشتهرت النعال عند العرب في التمدح بلبسها، وضرب الأمثلة بها، حيث كثرت صيغ العربية المضروب بها المثل في النعل، وهذا يدل على أهمية النعال في حياتهم، وقربها من خواطرهم، وحاجتهم الشديدة إليها، ولا عجب في ذلك فالعرب سُكان الجزيرة، والجزيرة تميزت بحرارة الشمس، ووعورة الطبيعة، مما يُخَوِّج الإنسان إلى وقاية قدميه من لهب الشمس والرمضاء، وجِدة الصخور والأشواك.

ومن الأمثلة التي درجت على ألسنة العرب في هذا:

١- " زَلَّتْ بِهِ نَعْلُهُ "؛ وهو مثل يُضرب للافتقار بعد الغنى، وسوء الحال أو الوقوع في الخطأ والزلل^(٢).

٢- " حَذَوَ النَّعْلَ بِالنَّعْلِ "؛ وهو مثل ضربه العرب للتماثل والنشابه بين الشيئين^(٣).

ومنه قوله النبي ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذَوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عِلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٨٣/٥) باب (النون مع العين).

(٢) انظر: مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري (٣٢٢/١).

(٣) انظر: مجمع الأمثال (٦٤/١).

ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفَتَّرَقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً»، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(١).

ومعنى الحديث: أي سوف تعلمون مثل أعمالهم، كما تُقَطَّع إحدى النعلين على قدر النعل الأخرى، والحدو: هو التقدير والقطع^(٢).

٣- "من يَكُنْ أبوه حَذَاءً تُجَدُّ نَعْلَاهُ"؛ ومعناه: من يكن ذا جِدٍّ يَبِينُ ذلك عليه، من كان ذا جِدَّةٍ جَادَ مَتَاعُهُ، وَيُضْرَبُ لِمَنْ كَانَتْ لَهُ أَعْوَانُ يَنْصُرُونَهُ^(٣).

٤- "اخْضِرَّارُ النَّعْلِ"؛ كناية عن الخصب والنعمة، مما قد يحمل على الأشر والبطر؛ ومنه قول الشاعر:

قَوْمٌ إِذَا اخْضَرَّتْ نِعَالُهُمْ يَتَنَاهَقُونَ تَنَاهُقَ الْخُمْرِ^(٤)

وهذا كله يدل على مكانة النعال عند العرب، وأن الانتعال من زيهم من قديم الدهر، لبسوها في الجاهلية والإسلام، إذ كانت من لباس الأنبياء والمرسلين، وعلى رأسهم نبينا محمد ﷺ^(٥)، فقد لبس ﷺ النعل الذي يُسمى: التاسومة، ولبس الخفين^(٦)، وكانت نعله ﷺ مخصوفة.

(١) تخريجه: أخرجه الترمذي (٢٦/٥) كتاب الإيمان: باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٥٧/١) باب (باب الحاء مع الذال)

(٣) انظر: مجمع الأمثال (٣٠١/٢).

(٤) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن القيسي (٨٣٧/٢).

(٥) انظر: فتح الباري (٣٧٩/١٠)، عمدة القاري (٣٧/٢٢).

(٦) انظر: زاد المعاد (١٣٩/١).

قال ابن العربي: النعل لباس الأنبياء^(١)، وقد جاء هذا الدين الحنيف بكل ما فيه صلاح البلاد والعباد، فقد أمرنا ﷺ بكثرة الانتعال، لدفع المشقة والأذى، ولحصول السلامة للقدمين.

• المطلب الثالث: صفة نعال النبي ﷺ:

كانت نعال النبي ﷺ لها قبالة، فعن أنس رضي الله عنه قال: «أَنَّ نَعْلَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ لَهُمَا قِبَالَانِ»^(٢).

وعن عبد الله بن العباس رضي الله عنه قال: «كَانَ لِنَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ قِبَالَانِ مِثْلِي شِرَاكُهُمَا»^(٣).

والقبالة: تثنية قبالة، وهو الزمام الذي بين الإصبع الوسطى والتي تليها، أو ما يشد به سير النعل^(٤).

وأكثر ما كان رسول الله ﷺ يلبس النعال السبتية؛ وهي المتخذة من جلود

(١) قاله ابن حجر، انظر: فتح الباري (٣٧٩/١٠).

(٢) تخريجه: أخرجه البخاري (٦٦/٤) كتاب اللباس: باب قبالة في نعل، ومن رأى قبالة واحداً واسعاً، رقم (٥٨٥٧).

وأخرجه أبو داود في سننه (٢٤١/٤) كتاب اللباس، باب في الانتعال، رقم (٤١٣٤).
وأخرجه الترمذي في سننه (٢٤٢/٤) كتاب اللباس، باب في نعل النبي ﷺ، رقم (٣٦١٥).

وأخرجه النسائي في سننه (٦٠٧/٨) كتاب الزينة، باب نعل رسول ﷺ، رقم (٤١٣٤).

(٣) تخريجه: وأخرجه ابن ماجه في سننه (١٦٦/٤) كتاب اللباس، باب صفة النعال، رقم (٣٦١٤).

(٤) انظر: مشارق الأنوار (٢٨٣/٢) مادة (قبل)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٨/٤) باب (القاف مع الباء).

البقر المدبوغة بالقرظ، سُميت كذلك؛ لأن شعرها أزيل بالدباغ، وخلق عنها^(١)؛ وهي نعال لينة جيدة، من لباس العرب الكرام المترفين، أهل النعمة والسعة خاصة، من أشرف أنواع النعال، تَمَدَّحَ العرب بلبسها، لما تدل عليه من الكرم والترف؛ ومن ذلك قول شاعرهم يمدح آخر:

بَطْلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرَحَةٍ يُحَذِي نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوْعَمٍ^(٢)

وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ: أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؓ: «رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا، قَالَ: مَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السَّبْتِيَّةَ... فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ؓ: .. وَأَمَّا النِّعَالَ السَّبْتِيَّةُ: فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النِّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا...»^(٣).

• المطلب الرابع: الاستكثار من النعال:

حدث النبي ﷺ صحابته ؓ على لبس النعال والإكثار منها؛ فعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي غَزْوَةِ غَزَوْنَاهَا: «اسْتَكْثِرُوا مِنَ النِّعَالِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا انْتَعَلَ»^(٤).

(١) انظر: مشارق الأنوار (٣٤٠/٢) مادة (سبت)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٣٠/٢) باب (السين مع الباء).

(٢) البدیع فی نقد الشعر لأبي المظفر الشيرازي (١٠١/١).

(٣) تخريجه: أخرجه البخاري (٦٧/٤) كتاب اللباس: باب النعال السبتية، رقم (٥٨٥٠).

(٤) تخريجه: أخرجه مسلم (١٦٦٠/٣) كتاب اللباس والزينة: باب استكثار لبس النعال وما في معناها، رقم (٦٦).

قال القاضي: وهذا يدل على ترغيب اللبس للنعال؛ ولأنها قد تقيه الحر والبرد والنجاسات^(١).

قال القرطبي: وهذا كلام بليغ، ولفظ فصيح، بحيث لا ينسج على منواله، ولا يؤتى بمثاله، وهو إرشاد إلى المصلحة، وتنبيه على ما يخفف المشقة، فإن الحافي المديم للمشي يلقي من الآلام، والمشقات بالعثار، والوجي، ما يقطعه عن المشي، ويمنعه من الوصول إلى مقصوده كالراكب؛ فلذلك شبهه بالراكب^(٢).

قال النووي: معناه أنه شبيه بالراكب في خفة المشقة عليه، وقلة تعبها، وسلامة رجله مما يعرض في الطريق من خشونة، وشوك، وأذى، ونحو ذلك^(٣).

قال المناوي: أمر إرشاد، والمراد الإكثار من إعدادها في السفر، وكلما وهت نعل وتخرقت وجد في رجليه غيرها، فليس المراد باستكثارها لابس أكثر من نعل في حالة واحدة كما قد يظن^(٤).

• المطلب الخامس: التحذير من الاحتفاء أحياناً:

جاءت السنة بالأمر بالاحتفاء أحياناً، وحثت المسلم على البعد عن الإفراط والانغماس في الترف، إذ الدهر متقلب، والزمان دوار، والنعم لا تدوم، فقد يفتر الغني، ويعدم المترف، ومن وسطية الإسلام

(١) انظر: الآداب الشرعية (٥٩٣/٢).

(٢) انظر: المفهم للقرطبي (٤١٤/٥).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم (٦٣/٧).

(٤) انظر: فيض القدير (٤٩٩/١).

وعدله وموازنته بين مطالب الإنسان، وتقلبات الدهر؛ فيوطن الإنسان نفسه على جميع الأحوال، حتى إذا احتاج لها وجد ما يحقق مطالبه، ويكفيه العيش.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ رَحَلَ إِلَى فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ وَهُوَ بِمِصْرَ، فَقَدِمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ آتِكَ زَائِرًا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ أَنَا وَأَنْتَ حَدِيثًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَمَا لِي أَرَاكَ شَعْنًا وَأَنْتَ أَمِيرُ الْأَرْضِ؟ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْفَاءِ»، قَالَ: فَمَا لِي لَا أَرَى عَلَيْكَ حِذَاءً؟ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أحيانًا»^(١).

قال ابن مفلح: الإرفاء: الاستكثار من الزينة والتتعم^(٢).

قال أبو الطيب محمد شمس الحق: أَنْ نَمْشِيَ حَفَاةً، حينًا بعد حين وهو أوسع معنى منغيبًا^(٣).

والمراد من ذلك أن النبي ﷺ كان يأمر أصحابه ﷺ بالاحتفاء أحيانًا؛ تواضعًا وكسرًا للنفس، وتمكنًا منه عند الاضطرار إليه.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَذْبَرَ الْأَنْصَارِيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَخَا الْأَنْصَارِ كَيْفَ أَخِي سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ؟"، فَقَالَ: صَالِحٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَعُودُهُ مِنْكُمْ؟» فَقَامَ، وَقُمْنَا مَعَهُ، وَنَحْنُ بِضُنْعَةِ عَشْرٍ، مَا عَلَيْنَا نِعَالَ، وَلَا

(١) تخريجه: أخرجه أبو داود في سننه (٢٥٣/٤) كتاب الترجل، رقم (٤١٦٠).

(٢) انظر: الآداب الشرعية (٥٩٤/٢).

(٣) انظر: عون المعبود (١٤٦/١١).

خَفَافٌ، وَلَا قَلَانِسُ، وَلَا قُمْصٌ، نَمَشِي فِي تِلْكَ السَّبَاحِ حَتَّى جِئْنَاهُ، فَاسْتَأْخَرَ قَوْمَهُ مِنْ حَوْلِهِ، حَتَّى دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الَّذِينَ مَعَهُ»^(١).

قال النووي: فيه ما كانت الصحابة ﷺ من الزهد في الدنيا، والتقلل منها، وإطراح فضولها، وعدم الاهتمام بفاخر اللباس ونحوه، وفيه جواز المشي حافيًا^(٢).

• المبحث الثاني: المسح على النعال:

وفيه مطلبان:

• المطلب الأول: حكم المسح على النعال:

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ؓ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُوزَيْنِ، وَالنَّعْلَيْنِ»^(٣).

قال الترمذي: هذا حديث حسن.

(١) تخريجه: أخرجه مسلم (٦٣٧/٢) كتاب الجنائز: باب في عيادة المريض، رقم (١٣).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم (٢٠١/٣).

(٣) تخريجه: أخرجه أبو داود في سننه (٨٥/١) كتاب الطهارة: باب المسح على الجوربين، رقم (١٥٩).

وأخرجه الترمذي (١٦٧/١) كتاب الطهارة: باب في المسح على الجوربين والنعلين، رقم (٩٩).

وأخرجه ابن ماجه (٣١٤/١) كتاب الطهارة: باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين، رقم (٥٥٩).

والحديث صحيح، إذ رجاله كلهم ثقات، رجال الصحيحين أو أحدهما. قال الترمذي - رحمه الله -: هذا حديث حسن صحيح.

وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ» (١).

ذهب جمهور أهل العلم من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة إلى أنه لا يجوز المسح على النعلين إلا أنا يكونا في جوربين .

ودليلهم أن النعلين لا تستران محل الفرض الواجب غسله في الوضوء، وقد شرط الفقهاء لجواز المسح على الخفين والجوربين أن يكونا ساترين لمحل الفرض (٢).

قال الإمام عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن الرجل يمسح على نعليه ؟ فكرهه، وقال: لا (٣).

وقال: سألت أبي عن المسح على النعلين؟ فقال: إذا كان في القدم جوربان قد ثَبَّتَا في القدم، فلا بأس بالمسح على النعلين (٤).

وأجاب جمهور أهل العلم عن حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه بأن المقصود من مسحه ﷺ على النعلين أنه لبس النعلين فوق الجوربين فمسح عليهما معاً؛ بمعنى: أنه مسح على نعلين تحتهما جوربان، وكان قاصداً بمسحه الجوربين لا النعلين (٥).

(١) تخريجه: وأخرجه ابن ماجه (٣١٥/١) كتاب الطهارة: باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين، رقم (٥٦٠).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٨٣/١)، المدونة (١٤٣/١)، الأم (١٠٩/١)، الإنصاف (١٠٩/١).

(٣) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٣٤/١).

(٤) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٣٤/١).

(٥) انظر: المجموع شرح المذهب (٥٢٧/١)، شرح معاني الآثار (١٢٦/١)، معالم السنن (٥٤/١)، عون المعبود (١٨٦/١).

الرد على قولهم: أنه من شروط المسح الجوربين والخفين والنعلين أن يكونا ساترين لمحل الفرض.

أين الدليل على أن ما ظهر فرضه الغسل، قال ابن تيمية - رحمه الله -: وقول القائل: إن ما ظهر فرضه الغسل ممنوع، فإن الماسح على الخف لا يستوعبه بالمسح كالمسح على الجبيرة، بل يمسح أعلاه دون أسفله وعقبه، وذلك يقوم مقام غسل الرجل، فسمح بعض الخف كاف عما يحاذي الممسوح، وما لا يحاذيه، فإذا كان الخرق في العقب لم يجب غسل ذلك الموضع، ولا مسحه، ولو كان على ظهر القدم لا يجب مسح كل جزء من ظهر القدم^(١).

وقال قوم: يجوز المسح على النعلين كما يمسح على الخفين^(٢).

قال القاضي: ويمسح على الجورب والنعل كما جاء في الحديث^(٣).
وقيده ابن تيمية بالنعل التي يشق نزاعها^(٤).

وقد وقف العلماء من أحاديث المسح على النعال على مواقف منها:
الأول: القول بالمسح على النعال، وهذا أسعد بالدليل، وحمل ابن تيمية الأحاديث على النعل التي يشق نزاعها إلا بيد أو رجل؛ ولعله - رحمه الله - لَحَظَ الحكمة من المسح على الخفين، وهي مشقة النزاع فألحق بها ما يشق نزاعها من النعال.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢١٣/٢١).

(٢) انظر: شرح معاني الآثار (١٢٦/١).

(٣) انظر: المغني (٤٠٠/١).

(٤) انظر: الفتاوى الكبرى (٣٠٤/٥).

الموقف الثاني: ضَعَفَ بعضهم الأحاديث الواردة في المسح على النعل، وهذا وإن كان قد يُسَلَّم في بعضها، لكن لا يسلم في الكل.

الموقف الثالث: بعضهم أولها أنه مسح على جوربين منعلين، وهذا فيه تكلف فإن هذا ممكن أن يقال في أحاديث مسح على الجوربين والنعلين، وأما الأحاديث الكثيرة التي تفيد المسح على النعلين بدون ذكر الجوربين فلا يقبل هذا التأويل.

الموقف الرابع: ذهب بعضهم إلى معارضة أحاديث المسح على النعلين بأحاديث وجوب غسل الرجلين، وهذا ضعيف؛ لأن أحاديث مسح النعلين لا تعارض غسل القدمين إلا إذا كان المسح على الخفين يعارض أحاديث غسل الرجلين، فإذا كان المسح على الخفين لا يعارض أحاديث غسل القدمين، فكذلك المسح على النعلين.

الموقف الخامس: ادعى بعضهم أن أحاديث مسح النعل منسوخة بأحاديث غسل الرجلين !! ذكر ذلك ابن القيم في تهذيب السنن.

الموقف السادس: حمل بعضهم أحاديث المسح على النعلين بأنه في حال تجديد الوضوء؛ وذلك لأنه ثبت عن النبي ﷺ المسح على القدمين في تجديد الوضوء، فكذلك يحمل المسح على النعلين بأنه في حال تجديد الوضوء.

الموقف السابع: قالوا: إن معنى: مسح على النعلين المقصود بالمسح هو الغسل الخفيف، قال ابن الأثير: المسح يأتي بمعنى المسح باليد، وبمعنى الغسل، ويكون معنى حديث علي عليه السلام: "مسح وجهه وذراعيه، ورأسه ورجليه" أي غسلها غسلًا خفيفًا.

والجواب:

أولاً: حمل أحاديث المسح على النعلين على تجديد الوضوء حمل ضعيف؛ لأنه صح عن علي عليه السلام غسل الرجلين ثلاثاً، ومسح النعلين، ومسح القدمين بلا نعلين في طهارة تجديد الوضوء، وهذا الأحاديث لا يعارض بعضها بعضاً، مع اختلاف مخرجها.

ثانياً: ثبت عن علي عليه السلام بسند صحيح أنه بال، ثم توضأ، فمسح على نعليه، ثم أقام المؤذن فخلعهما، ثم صلى^(١)، وهذا صريح في أنه مسح على نعليه بعد الحدث، وهو نفسه الراوي لمسح القدمين في طهارة تجديد الوضوء.

والقول: بأن المسح يأتي بمعنى الغسل، هذا - أيضاً - فيه إشكال، وهو أن علياً عليه السلام جعل هذا وضوء من لم يحدث، ولو كان المسح بمعنى الغسل لم يكن قيد (ما لم يحدث) معنى.

ومن خلال حديثي المغيرة بن شعبة أبي موسى الأشعري عليه السلام تتضح مشروعية المسح على النعلين، وإن لم يكن معهما جوربان، ويؤيد المسح على النعلين أحاديث وآثار منها:

عن عبدالله بن عمر عليه السلام: «وَأَمَّا النَّعَالُ السَّنْبِيَّةُ: فَإِنِّي «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعْلَ الَّذِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا»^(٢).

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) تخريجه: أخرجه البخاري في صحيحه (٧٤/١) كتاب الوضوء: باب غسل الرجلين في النعلين، ولا يمسح على النعلين رقم (١٦٦).

وأخرجه مسلم في صحيحه (٨٤٤/٢) كتاب الحج: باب الإهلال من حيث تتبعته الراحلة، رقم (٢٥).

وأخرجه أبو داود في مسنده (٢٥٧/٢) كتاب المناسك: باب في وقت الإحرام، رقم (١٧٧٢).

وعن أَوْسِ بْنِ أَبِي أَوْسٍ التَّقْفِيِّ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ» (١).

وَعَنْ أَبِي ظَبْيَانَ الْجَنْبِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه «بَالَ قَائِمًا حَتَّى أَرَاغَى، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَجَعَلَهُمَا فِي كُمِهِ، ثُمَّ صَلَّى». قَالَ مَعْمَرٌ: وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أُحَدِّثَ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ حَدَّثَنِي عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، صَنَعَ كَمَا صَنَعَ عَلِيٌّ فَعَلْتُ (٢).

وَعَنْ أَبِي ظَبْيَانَ قَالَ: «رَأَيْتُ عَلِيًّا بَالَ وَهُوَ قَائِمٌ حَتَّى أَرَاغَى وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ لَهُ سَوْدَاءُ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَفَرَزَعَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ» (٣).

ولو لم يأت في المسألة إلا الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لانشرح الصدر بالقول به، ما دام أنه لم يعلم له مخالف، وكونه لم ينتشر القول به كانتشار المسح على الخفين فهذا ليس كافياً في رده، وقد أنكر بعض السلف المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم، أيكون إنكارهم للمسح على الخفين رافعاً بما ثبت شرعاً من جواز المسح عليهما.

(١) تخرجه: وأخرجه أبو داود في مسنده (٨٦/١) كتاب الطهارة: باب المسح على الجوربين، رقم (١٥٩).

(٢) تخرجه: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠١/١) في كتاب الطهارة: باب المسح على النعلين، رقم (٧٨٣).

(٣) تخرجه: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠١/١) في كتاب الطهارة: باب المسح على النعلين، رقم (٧٨٤).

• المطلب الثاني: كيفية المسح على الخفين:

عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ» (١).
وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كُنْتُ أَرَى أَنَّ يَاطِرَ الْقَدَمَيْنِ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا، حَتَّى رَأَيْتُ: «رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ ظَاهِرَهُمَا» (٢).

وهذا الحديث فيه بيان كيفية المسح الخفين، وهو المسح على ظاهر الخفين دون باطنهما.

قال الصنعاني: والحديث فيه إبانة لمحل المسح على الخفين؛ وأنه ظاهرهما لا غير، ولا يمسح أسفلهما (٣).

وللعلماء في صفة المسح على الخفين أقوال:

قال العيني: محل المسح على ظاهر الخفين، وهو المستحب عندنا، ومسح أسفل الخفين غير مستحب (٤).

قال ابن عبد البر: وكيفية المسح: أن يمسح على ظهور الخفين وبطونهما، فيضع يداً على الخف، ويذاً تحته، ويمسح إلى مقدم المؤخر وأصل الساق، ولا يتبع غُضُون الخف بالمسح، وإن جعل يده السفلى من

(١) تخريجه: أخرجه أبو داود في مسند (٨٧/٦) كتاب الطهارة: باب كيفية المسح، رقم (١٦٢).

(٢) تخريجه: أخرجه أبو داود في مسند (٨٧/٦) كتاب الطهارة: باب كيفية المسح، رقم (١٦٤).

وأخرجه أحمد في مسنده، مسند علي بن أبي طالب (١١٩/١)، رقم (٧٤٠).

(٣) انظر: سبل السلام (٨٥/١).

(٤) انظر: البناية شرح الهداية (٥٨٨/١).

مؤخر الرجل إلى أطراف الأصابع كان وجهًا، وكيفما مسح أجزأه، ويبلغ بالمسح الكعبين، وإن استوعب المسح كره له، واجزأه عنه، ويجزئ مسح ظهور الخفين، ولا يجزئ مسح بطونها، وإن مسح بطونهما دون ظهورهما لم يجره، وكره مالك الاقتصار على الظهور خاصة^(١).

قال الإمام أبو إسحاق الشيرازي الشافعي: والمستحب أن يمسح أعلا الخف وأسفله، فيغمس يديه في الماء، ثم يضع كفه اليسرى تحت عقب الخف، وكفه اليمنى على أطراف أصابعه، ثم يمر اليمنى إلى ساقه، واليسرى إلى أطراف أصابعه^(٢).

قال ابن قدامة الحنبلي: السنة مسح أعلى الخف دون أسفله وعقبه، فيضع يده على موضع الأصابع، ثم يجرها إلى ساقه خطا بأصابعه، وإن مسح من ساقه إلى أصابعه جاز، والأول المسنون، ولا يسن مسح أسفله، ولا عقبه^(٣).

وقال: والمجزئ في المسح: أن يمسح أكثر مقدم ظاهره خطوطاً بالأصابع، وقال الشافعي: يجزئه أقل ما يقع عليه اسم المسح؛ لأنه أطلق لفظ المسح، ولم ينقل فيه تقدير، فوجب الرجوع إلى ما يتناوله الاسم، وقال أبو حنيفة: يجزئه قدر ثلاث أصابع؛ لقول الحسن رضي الله عنه: سنة المسح خطط بالأصابع. فينصرف إلى سنة النبي ﷺ وأقل لفظ الجمع ثلاث، ولنا أن لفظ المسح ورد مطلقاً، وفسره النبي ﷺ بفعله، فيجب الرجوع إلى تفسيره، وقد روى الخلال، بإسناده عن المغيرة بن شعبه، رضي الله عنه، وذكر وضوء النبي ﷺ قال: ثم

(١) انظر: الكافي (١/١٧٧).

(٢) انظر: المجموع (١/٥٤٥).

(٣) انظر: المغني (١/٤٠٢).

«توضاً، ومسح على الخفين، فوضع يده اليمنى على خفه الأيمن، ووضع يده اليسرى على خفه الأيسر، ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة، حتى كأني أنظر إلى أثر أصابعه على الخفين».

قال ابن عقيل: سنة المسح هكذا، أن يمسح خفيه بيديه اليمنى لليمنى واليسرى لليسرى، وقال أحمد: كيفما فعله فهو جائز، باليد الواحدة أو باليدين، وقول الحسن، مع ما ذكرنا، لا يتنافيان^(١).

إذن نخرج مما سبق بكيفيتين في المسح على الخفين هما:

الأولى: أن يمسح اليمنى باليمنى، واليسرى باليسرى، وهذه الكيفية لمن رأى مسح أعلى الخف دون أسفله.

الثانية: أن يجعل كفه اليمنى على أطراف قدمه اليمنى، وكفه اليسرى تحت عقب الخف الأيمن، ثم يمر اليمنى إلى الساق واليسرى إلى أطراف أصابعه، وهكذا مع الخف الأيسر، مع وضع كفه الأيسر على أطراف أصابع قدمه اليسرى ليتمكن من المسح.

وهذه الكيفية لمن رأى مسح أعلى الخف وأسفله.

قال الصنعاني: أنه لم يرد في الكيفية ولا الكمية حديث يعتمد عليه إلا حديث علي عليه السلام في بيان المسح، والظاهر أنه إذا فعل المكلف ما يسمى مسحاً على الخف لغة أجزأه^(٢).

وبهذا يظهر لنا أن صفة المسح على النعلين تلحق بصفة المسح على الخفين؛ لعدم ورود صفة المسح على النعال في السنة النبوية، فتقاس النعال على الخفين لاشتراكهما في معنى المسح.

(١) انظر: المغني (٤٠٤/١).

(٢) انظر: سبل السلام (٨٥/١).

• المبحث الثالث: الصلاة في النعال:

وفيه أربعة مطالب:

• المطلب الأول: حكم الصلاة في النعال:

الصلاة في النعال سنة ثبتت بالقول والفعل، ولكن إذا كان يترتب على هذه السنة مفسدة فإنها تترك من أجل المفسدة، والمفسدة التي يمكن أن تقع بالصلاة في النعلين في وقتنا الحاضر، هو تلويث فرش المسجد، وإيذاء المصلين على هذا الفرش، والمسجد في عهد الرسول ﷺ لم يكن مفروشاً، بل هو حصباء، والحصباء تتبع ما كان في الرجل، ويزول ما كان في الرجل مع هذه الحصباء، كما أن بعض الناس - نسأل الله لنا ولهم الهداية - إذا دخل المسجد بنعليه لا ينظر فيهما ولا يهتم بأسفلهما مع أن الرسول ﷺ أمر من دخل المسجد أن ينظر فيها، وأكثر الناس يهملون هذا، فمن ثم رأى العلماء أن لا يصلوا فيها أي في النعال لئلا تحصل هذه المفسدة.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ الْأَزْدِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ قَالَ: نَعَمْ»^(١).

(١) تخريجه: أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٥/١) كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعال، رقم (٣٨٦).

وأخرجه مسلم في صحيحه (٣٩١/١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الصلاة في النعلين، رقم (٦٠).

وأخرجه الترمذي في سننه (٢٤٩/٢) كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعال، رقم (٤٠٠).

وأخرجه أحمد في مسنده (١٠٠/٣) مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، رقم (١١٩٨٢).
وأخرجه الدارمي في سننه (٨٦٧/٢) كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعلين، رقم (١٤١٧).

وأخرجه البيهقي في شرح السنة (٤٤٢/٢) كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعال، رقم (٥٣٢).

قال النووي: فيه جواز الصلاة في النعال والخفاف ما لم يتحقق عليها نجاسة^(١).

قال القرطبي: هذا يدل على جواز الصلاة فيهما، وهو أمر لم يختلف فيه إذا كانت النعل طاهرة من ذكّي^(٢).

قال ابن دقيق العيد: وهذا الحديث دليل على جواز الصلاة في النعال^(٣).
وعَنْ أَوْسِ بْنِ أَبِي أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ»^(٤).

وجه الدلالة من هذين الحديثين: أن النبي ﷺ كان يصلي في نعليه، ونحن مأمورون بالتأسي به ﷺ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فلا أقل من أن يقال باستحباب الصلاة في النعلين تأسيًا بفعل النبي ﷺ في صلاته.

قال الشوكاني: والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة في النعال^(٥).
وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَدَى أَوْ قَدْرًا فَلْيَمْسَحْهُ، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا»^(٦).

(١) انظر: شرح صحيح مسلم (٣/٣٧).

(٢) انظر: المفهم (٢/١٦١).

(٣) انظر: إحكام الأحكام (٢٥٩).

(٤) تخريجه: أخرجه ابن ماجه في سننه (٥٤٤/١) كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعال، رقم (١٠٣٧).

وأخرجه أحمد في مسند (٨/٤) مسند أوس بن أبي أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (١٦١٦٣).

(٥) انظر: نيل الأوطار (١/٦٦٥).

(٦) تخريجه: أخرجه أبو داود في سننه (٣٠٢/١) كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٠).

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمر بالصلاة في النعلين إذا تحقق من طهارتهما، ولا أقل من أن يفيد ذلك الأمر استحباب الصلاة فيهما. قال الصنعاني: وفي الحديث دلالة على شرعية الصلاة في النعال^(١).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حَافِيًا وَمُنْتَعِلًا»^(٢).

قال العيني: وهذا يدل على الجواز من غير كراهة^(٣).

ومما سبق يتبين لنا من خلال الأدلة الواردة في السنة النبوية شرعية الصلاة في النعال والخفاف، وذلك لصراحة النصوص الآمرة بذلك والتي جاءت معللة بمخالفة اليهود.

• المطلب الثاني: الحكمة من الصلاة في النعال؛

الحكمة من ذلك: مخالفة اليهود في الأعمال الظاهرة؛ لأن موافقتهم في الأعمال الظاهرة، تقضي إلى موالاتهم.

وكان اليهود يتشددون في أمرها، فيخلعونها ولو كان في خلعها صعوبة، ولو كان - أيضاً - في لبسها شيء من الصعوبة ومن النقل، فلذلك أمر بمخالفتهم، وأمر بأن يصلى فيها؛ وكل ذلك لأجل المشقة التي في خلعها وفي تجديد لبسها وما أشبه ذلك.

(١) انظر: سبل السلام (٢١٠/١).

(٢) تخريجه: أخرجه أبو داود في سننه (٣٠٣/١) كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٣).

(٣) انظر: عمدة القاري (١٨٠/٤).

عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَالِفُوا الْيَهُودَ، فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ وَلَا خِفَافِهِمْ»^(١).

وفي رواية عند الطبراني: «صلوا في نعالكم، ولا تشبهوا باليهود»^(٢).

والحديث يدل على مشروعية الصلاة في النعال والخفين، ويندب للمسلم أن يصلي مرة أو عدداً من المرات بالنعلين، استجابةً لطلب الرسول ﷺ.

قال العراقي: وحكمة الصلاة في النعلين مخالفة أهل الكتاب^(٣).

قال ابن حجر: فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة^(٤).

قال العيني: فيكون مستحباً من جهة قصد مخالفة اليهود، وليست بسنة؛ لأن الصلاة في النعال ليست بمقصوده بالذات^(٥).

قال شيخ الإسلام: فقد أمرنا بمخالفة ذلك، إذ هم ينزعون الخفاف

(١) تخريجه: أخرجه أبو داود في سننه (٣٠٢/١) كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٢).

وأخرجه البيهقي في شرح السنة (٤٤٣/٢) كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعال، رقم (٥٣٤).

والحديث صحيح، قال المناوي: صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال الزين العراقي في شرح الترمذي: إسناده حسن.

انظر: فيض القدير (٥٧٣/٣).

قال الشوكاني: لا مطعن في إسناده. انظر: نيل الأوطار (٦٦٤/١).

(٢) تخريجه: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٩٠/٧).

(٣) انظر: فيض القدير (٥٧٣/٣).

(٤) انظر: فتح الباري (٦٥١/١)، تحفة الأحوذى (٣٥٨/٢).

(٥) انظر: عمدة القاري (١٨٠/٤).

والنعال عند الصلاة، ويأتون فيما يذكر عنهم بموسى عليه السلام، حيث قيل له وقت المناجاة: ﴿اخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾^(١) [طه: ١٢]، فنهينا عن التشبه بهم، وأمرنا أن نصلى في خفافنا ونعالنا، وإن كان بهما أذى مسحناهما بالأرض^(٢).

قال أبو الطيب محمد شمس الحق: هذا الحديث أقل أحواله الدلالة على الاستحباب^(٣).

ونجوز الصلاة بالنعال، وبالأحذية بجميع أصنافها، ومسمياتها، إلا أن تكون نجسة فتطهر بأن تدلك بالأرض حتى تزول عين النجاسة.

• المطلب الثالث: تعاهد النعال عند دخول المسجد:

أمر النبي ﷺ من أراد الصلاة في نعليه أن يتعاهدها عند أبواب المساجد؛ لئلا يكون في أسفلها نجاسة، وأرشد إلى الوسيلة الشرعية في تطهيرها إن كان بها شيء من ذلك.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ الْقَوَا نِعَالَهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى الْإِقَاءِ نِعَالِكُمْ»، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ فَالْقَيْنَا نِعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ جِبْرِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا - أَوْ قَالَ: أَذَى - «وَقَالَ ﷺ: «إِذَا جَاءَ

(١) والسبب في خلع موسى عليه السلام لنعليه، كما قيل: أنها كانت من جلد حمار غير ذكي.

أنظر: فيض القدير (٥٧٣/٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦٦/٢٢).

(٣) انظر: عون المعبود (٢٥٠/٢).

أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ: فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا أَوْ أَذَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا»^(١).

وَعَنْ عَطَاءٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَعَاهَدُوا نِعَالَكُمْ عِنْدَ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ»^(٢).

وَعَنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَاهَدُوا نِعَالَكُمْ، فَإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ فِيهِمَا أَذَى فَلْيَمِطْهُ وَإِلَّا فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا»^(٣).

قال الخطابي: فيه من الفقه أن من صلى وفي ثوبه نجاسة لم يعلم بها فإن صلاته مجزية ولا إعادة عليه^(٤).

قال المناوي: أي تفقدوها (عند أبواب المساجد) بأن تنظروا ما فيها فإن رأيتم بها خبثًا فامسحوه بالأرض قبل أن تدخلوا^(٥).

• المطلب الرابع: موضع النعال في حال عدم الصلاة فيها:

إذا لم يُرد المصلي الصلاة في نعليه، وخلعهما فإنه يضعهما عن يساره؛ تعظيمًا لليمين، إلا أن يكون عن يساره مُصَلٍّ؛ كما لو كان مع جماعة فإنه

(١) تخريجه: أخرجه أبو داود في مسنده (٣٠٢/١) كتاب الصلاة: باب الصلاة في النعل، رقم (٦٥٠).

وأخرجه الطيالسي في مسنده، مسند أبي سعيد الخدري، (٢٨٦/ح ٢١٥٤).

(٢) تخريجه: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٨٨/١) كتاب الصلاة: باب تعاهد الرجل نعليه عند باب المسجد (١٥١٥).

(٣) تخريجه: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٨١/٢) كتاب صلاة التطوع: باب من رخص في الصلاة في النعلين، رقم (٧٨٩١).

(٤) انظر: معالم السنن (١٥٧/١).

(٥) انظر: فيض القدير (٣٢٨/٢).

يضعها بين رجليه، ولا يؤذ بهما أحداً، لا يضعهما أمامه تعظيماً للقبلة، ولا وراءه خوفاً السرقة.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: «يُصَلِّي يَوْمَ الْفَتْحِ وَوَضَعَ نَعْلَيْهِ عَنْ يَسَارِهِ» (١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَضَعْ نَعْلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ، فَتَكُونَ عَنْ يَمِينٍ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَنْ يَسَارِهِ أَحَدًا، وَلْيَضَعَهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ» (٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَلَا يُؤْذِي بِهِمَا أَحَدًا، لِيَجْعَلَهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَوْ لِيُصَلَّ فِيهِمَا» (٣).

(١) تخريجه: أخرجه أبو داود في سننه (٣٠١/١) كتاب الصلاة: باب الصلاة في النعل، رقم (٦٤٨).

وأخرجه النسائي في سننه (٤٠٨/٢) كتاب القبلة: باب أين يضع الإمام نعليه إذا صلى بالناس، رقم (٧٧٥).

وأخرجه ابن ماجه في سننه (١٨٥/٢) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في أين توضع النعل إذا خلعت، رقم (١٤٣١). قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢) تخريجه: أخرجه أبو داود في سننه (٣٠٣/١) كتاب الصلاة: باب المصلي إذا خلع نعليه أين يضعهما، رقم (٦٥٤).

(٣) تخريجه :

أخرجه أبو داود في سننه (٣٠٣/١) كتاب الصلاة: باب المصلي إذا خلع نعليه أين يضعهما، رقم (٦٥٥).

قال الخطابي: وفيه أن الأدب أن يضع الإنسان نعله إذا أراد الصلاة بين يديه أو عن يساره إن كان وحده^(١).

وفيه من الأدب أن المصلي إذا صلى وحده فخلع نعله وضعها عن يساره، وأما إذا كان مع غيره في الصف وكان عن يمينه وعن يساره أناس فإنه يضعها بين رجليه^(٢).

• المبحث الرابع: آداب الانتعال :

وفيه أربعة مطالب:

ضَبَطَ الشرع الحنيف لبس النعال بآداب سامية، وخصال نبيلة، نابعة من سمو الإسلام، وسماحته، وعدله، وحرصه على تهذيب سلوك أتباعه، وتأديبهم بأجمل الآداب.

• المطلب الأول: النهي عن الانتعال قائماً :

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قَائِماً»^(٣).

الحديث فيه دليل على استحباب لبس النعل، أو الخف، أو الجورب جالساً على الأرض، أو على كرسي أو نحوه.

(١) انظر: معالم السنن (١٥٧/١).

(٢) انظر: معالم السنن (١٥٧/١).

(٣) تخريجه: أخرجه أبو داود في سننه (٢٤٢/٤) كتاب اللباس، باب في الانتعال، رقم (٤١٣٥).

أخرجه الترمذي في سننه (٢٤٣/٤) كتاب اللباس، باب ما جاء في كراهية أن ينتعل الرجل وهو قائم، رقم (١٧٧٥).

أخرجه ابن ماجه في سننه (١٦٧/٤) كتاب اللباس، باب في الانتعال قائماً، رقم (٣٦١٨).

والنهي عن الانتعال قائماً نهى إرشاد وأدب؛ لأن اللبس قاعداً أسهل وأمن، إذ ربما كان الوقوف أثناء الانتعال سبباً للانقلاب، فأمر بالقعود له والاستعانة باليد فيه ليأمن غائلته، وهذا فيما يلحقه تعب في لبسه كالخف والنعل الذي يحتاج لشد شركاه^(١).

قال الخطابي: إنما نهى عن لبس النعل قائماً؛ لأن لبسها قاعداً أسهل عليه وأمن له، وربما كان ذلك سبباً لانقلابه إذا لبسها قائماً، فأمر بالقعود له والاستعانة باليد ليأمن غائلته والله أعلم^(٢).

قال السندي: مخصوص بما إذا ألحقه مشقة في لبسه قائماً؛ كالخف، والنعل المحتاجة إلى شد شركها^(٣).

• المطلب الثاني: التيامن عند لبس النعل، وعكسه عند الفلج:

وهذا أدب كريم أمر به ﷺ والتزمه في حياته، فعرف عنه ﷺ من قوله وفعله حبه لهذا الأمر.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا انْتَرَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، لِتَكُنَ الْيُمْنَى أَوْلَهُمَا تَتَعَلُّ، وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ»^(٤).

(١) انظر: فيض القدير (٤٤١/٦).

(٢) انظر: معالم السنن (١٨٩/٤).

(٣) انظر: فتح الودود (١٤٦/٤).

(٤) تخريجه: أخرجه البخاري في صحيحه (٦٦/٤) اللباس، باب ينزع نعله اليسرى، رقم (٥٨٥٥).

وأخرجه مسلم في صحيحه (١٦٦٠/٣) كتاب اللباس والزينة، باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً، رقم (٦٧).

والتيامن سنة عظيمة في حياة المسلم كلها، وأمر مشروع في جميع الأعمال الصالحة، وذلك لفضل اليمين حساً في القوة، وشرعاً في الندب إلى تقديمها^(١)، والبدء باليمين أمر مستحب في كل أمر يكون للتكريم والزينة والنظافة ونحو ذلك؛ فعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمَّنَ فِي طَهْوَرِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَتَنَعْلِهِ»^(٢).

قال النووي: يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم، والزينة، والنظافة ونحو ذلك، كلبس النعل، والخف، والمداس، والسرراويل، والكم، وحلق الرأس، وترجيله، وقص الشارب، ونسف الإبط، والسواك، والاكتحال، وتقليم الأظفار، والوضوء والغسل، والتيمم، ودخول المسجد، والخروج من الخلاء، ودفع الصدقة وغيرها من أنواع الدفع الحسنة، وتناول الأشياء الحسنة ونحو ذلك الثانية^(٣).

وسنة التيامن في لبس النعل ونحوها من لباس القدم: أن يبدأ نعله اليمينى أولاً، ثم اليسرى، وإذا خلع نعليه بدأ باليسرى، ثم اليمينى. وهذه السنة ليست واجبة، وإنما هي أدب وتحضيض على حب التيامن في الأمور كلها، ومنها اللباس.

قال أبو الوليد الباجي: معناه أن التيامن مشروع في ابتداء الأعمال واللباس، وأن التياسر مشروع في خلع الملبوس وترك العمل، وكان ﷺ يحب التيامن ما استطاع في طهوره، وتنعله، وترجله، وشأنه كله^(٤).

(١) انظر: سبل السلام (٢٤٦/٤).

(٢) تخريجه: أخرجه البخاري في صحيحه (٦٦/٤) كتاب اللباس، باب يبدأ بالنعل اليمينى، رقم (٥٨٥٤).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم (٦٤/٧).

(٤) انظر: المنقلى (٣١٧/٩).

قال العراقي: فيه استحباب الابتداء في لبس النعل بالرجل اليمنى وفي نزعها بالرجل اليسرى^(١).

قال الخطابي: إذا كان معلوماً إن لبس الحذاء صيانة للرجل ووقاية لها فقد أعلم أن التبديلة به لليمنى زيادة في كرامتها، وكذلك التبقية لها بعد خلع اليسرى، وقد كان رسول الله ﷺ يبدأ في لبوسه وطهوره بميامنه ويقدمها على مياسره^(٢).

ووجه الابتداء بالشمال عند الخلع: أن اللبس كرامة؛ لأنه وقاية للبدن، فلما كانت اليمنى أكرم من اليسرى بدأ بها في اللبس، وأخرت في النزغ لتكون الكرامة لها أدوم وحفظها منها أكثر^(٣).

قال الزرقاني: لأن اللبس كرامة للبدن إذ هو وقاية من الآفات، واليمنى أحق بالإكرام فبدئ بها في اللبس وأخرت في النزغ ليكون الإكرام لها أدوم، وصيانتها وحفظها أكثر^(٤).

والذي يبدأ بالانتعال باليسرى يسئ لأنه خالف السنة، ولكن هذا الفعل لا يحرم، أي لا يحرم عليه لبس نعله.

قال ابن عبد البر: ومن ابتدأ في انتعاله بشماله فقد أساء وخالف السنة وبئس ما صنع إذا كان بالنهي عالماً ولا يحرم عليه مع ذلك لبس نعله ولكن لا ينبغي له أن يعود والبركة والخير كله في اتباع آداب رسول الله ﷺ وامتنال أمره^(٥).

(١) انظر: طرح التثريب (٢١٦٣/٧).

(٢) انظر: معالم السنن (١٨٩/٤).

(٣) قاله الحلبي، انظر: انظر: سبل السلام (٢٤٦/٤).

(٤) انظر شرح الزرقاني (٣٤٧/٤).

(٥) انظر: طرح التثريب (٢١٦٣/٧).

قال النووي: يستحب البداءة باليسار في كل ما هو ضد السابق في المسألة الأولى، فمن ذلك خلع النعل، والخف والمداس، والسر اويل، والكم، والخروج من المسجد، ودخول الخلاء، والاستتجاء، وتناول أحجار الاستتجاء، ومس الذكر، والامتخاط، والاستتار، وتعاطي المستقذارات وأشباهها^(١).

وينبغي لمن لبس النعل الشمال ابتداء أن ينزع النعل اليسرى، ثم يبدأ باليمنى.

قال العراقي: كان ينبغي إذا بدأ باليسرى أن ينزع النعل منها لئلا يبتدىء باليمنى استدراكاً لما حصل منه من مخالفة السنة^(٢).

ومهما كان الأمر ومهما كان السبب في الارتداء باليمين والنزع بالشمال فنحن نفعله سنة واقتداء بالمصطفى ﷺ.

• المطلب الثالث: النهي عن المشي في النعل الواحدة:

دلّت السنة على النهي عن المشي في نعل واحدة في جميع الأحوال، حتى في حالة انقطاع شسع إحدى النعلين فإنه يحفى الرجل الثانية، بحيث يمشي حافي الرجلين، ولا يمشي بالنعل الثانية حتى يصلح الأولى فيمشي فيهما.

عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيَنْعَلَهُمَا جَمِيعًا، أَوْ لِيَخْلَعَهُمَا جَمِيعًا».

(١) انظر: شرح صحيح مسلم (٦٤/٧).

(٢) انظر: طرح التثريب (٢١٦٣/٧).

وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ (١) نَعْلِ أَحَدِكُمْ، فَلَا يَمْشِ فِي الْأُخْرَى حَتَّى يُصْلِحَهَا» (٢).

وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْشِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يُصْلِحَ شِسْعَهُ، وَلَا يَمْشِ فِي خَفٍّ وَاحِدٍ، وَلَا يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ» (٣).

فهذه الأحاديث دالة على كراهية المشي في نعل واحدة، أو خف واحد، أو مداس واحد من غير عذر، ويدخل في هذا المعنى كل لباس شفع ينتفع به. قال أبو الوليد الباجي: نص في المنع من ذلك، وبه قال مالك وعليه جماعة الفقهاء؛ لما في ذلك من المنثلة والمفارقة للوقار، ومشابهة زي الشيطان كالأكل والشرب، وهذا مع الاختيار، فأما مع الضرورة فذلك مباح (٤).

(١) الشسع: أحد سيور النعل وهو الذي يدخل بين الأصبعين، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام.

انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/٤٧٢)، باب (الشين مع السين).

(٢) تخريجه: أخرجه مسلم في صحيحه (٣/١٦٦٠) كتاب اللباس والزينة: باب استحباب لبس النعل ليمنى أولاً، والخلع من اليسرى أولاً، وكراهة المشي في نعل واحدة، رقم (٦٩).

(٣) تخريجه: أخرجه مسلم في صحيحه (٣/١٦٦١) كتاب اللباس والزينة: باب النهي عن اشتغال الصماء، رقم (٦٩).

وأخرجه أبو داود في سننه (٤/٢٤٢) كتاب اللباس: باب في الانتعال، رقم (٤١٣٧). وأخرجه النسائي في سننه (٨/٦٠٨) كتاب الزينة: باب النهي عن المشي في نعل واحدة، رقم (٥٣٨٤).

وأخرجه ابن ماجه (٤/١٦٧) كتاب اللباس: باب المشي في النعل الواحد، رقم (٣٦١٧).

(٤) انظر: المنقذ (٩/٣١٧).

قال النووي: يكره المشي في نعل واحدة أو خف واحد أو مداس واحد لا لعذر^(١).

قال ابن مفلح: ويكره المشي في فردة نعل واحدة، سواء كان في إصلاح الأخرى أو لم يكن^(٢).

قال العلماء: وسببه أن ذلك تشويه، ومثله ومخالف للوقار؛ ولأن المنتعلة تصير أرفع من الأخرى فيعسر مشيه وربما كان سببا للعثار^(٣).

قال القرطبي: معلقاً على قوله ﷺ: «وَلْيُنْعِلْهُمَا جَمِيعًا، أَوْ لِيَخْلَعْهُمَا جَمِيعًا» هذا خطاب لمن انقطع شسع أحد نعليه، فنهاه عن أن يمشي في نعل واحدة؛ لأن ذلك من باب التشويه، والمثلة؛ ولأنه مخالف لزي أهل الوقار، وقد يخل بالمشي^(٤).

قال ابن مفلح: ويكره المشي في نعل واحدة للخبر الصحيح^(٥).

قال الصنعاني: ظاهر النهي عن المشي في نعل واحدة التحريم وحمله الجمهور على الكراهة^(٦).

وقال: وقد ألحق بالنعلين كل لباس شفع كالخفين^(٧).

وقد اختلف العلماء في علة النهي على أقوال:

(١) انظر: شرح صحيح مسلم (٦٤/٧).

(٢) انظر: الآداب الشرعية (٥٩٤/٢).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم (٦٤/٧).

(٤) انظر: المفهم (٤١٥/٥).

(٥) انظر: الآداب الشرعية (٢٤٧/٢).

(٦) انظر: سبل السلام (٢٤٧/٤).

(٧) انظر: المصدر السابق (٢٤٨/٤).

قال ابن العربي: قيل العلة فيها أنها مشية الشيطان، وقيل: لأنها خارجة عن الاعتدال^(١).

قال ابن الأثير: إنما نُهي عن المشي في نعل واحدة لئلا تكون إحدى الرجلين أرفع من الأخرى، ويكون سبباً للعتار، ويقبُح في المنظر، ويعاب قاعله^(٢).

قال النووي: قال العلماء: وسببه أن ذلك تشويه، ومثله ومخالف للوقار؛ ولأن المنتعلة تصير أرفع من الأخرى فيعسر مشيه وربما كان سبباً للعتار^(٣).

قال القسطلاني: لمشقة المشي حينئذ، وخوف العتار، مع سماجة الماشي في الشكل، وقبح منظره في العيون، أو لأنها مشية الشيطان^(٤).

قال الصنعاني: واختلفوا في علة النهي، فقال قوم علتة أن النعال شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك ونحوه، فإذا انفردت إحدى الرجلين احتاج الماشي أن يتوقى لإحدى رجليه ما لا يتوقى للأخرى فيخرج لذلك عن سجية مشيته ولا يؤمن مع ذلك العتار، وقيل إنها مشية الشيطان^(٥).

(١) انظر: عارضة الأحوذى (١٩٩/٧).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤٧٢/٢).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم (٦٤/٧).

(٤) انظر: إرشاد الساري (٥٦٣/١٢).

(٥) انظر: سبل السلام (٢٤٧/٤).

والصحيح أن العلة هي أنها مشية الشيطان، كما جاء في الحديث الصحيح الصريح الذي رواه الطبراني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن المشي في النعل الواحدة، وقال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَمْشِي بِالنَّعْلِ الْوَاحِدَةِ»^(١).

ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه مشى في نعل واحدة، ولا عن أحد من أصحابه رضي الله عنه.

قال أبو الوليد الباجي: ولم يثبت عن النبي ﷺ فيما نعلمه أنه مشى في نعل واحدة حتى أصلح الأخرى، ولا يثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تمشي في خف واحدة، ولو ثبت ذلك عن النبي ﷺ عنها لحمل على ضرورة دعائها إلى ذلك^(٢).

قال القرطبي: وقد رخص بعض السلف في المشي في نعل واحدة، وهو قول مردود بالنصوص المذكورة^(٣).

المطلب الرابع: خلع النعلين عند الجلوس لحديث أو طعام من السنة إذا جلس الرجل لطعام أو حديث أن يخلع نعليه ويضعها بجانبه أو خلفه، ولا يؤذ بهما أحد، وهذا من جميل الأدب مع الجليس، وحسن الهيئة، وهو أروح للقدمين.

(١) تخريجه: أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٣ / ٣٧٠)، رقم (١١٥٧).
والحديث إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير الربيع بن سليمان المرادي وهو ثقة.

(٢) انظر: المنتقى (٣١٧/٩).

(٣) انظر: المفهم (٤١٥/٥).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ فَيَضَعُهُمَا بَجَنْبِهِ» (١).

قال النووي: يستحب إذا جلس أن يخلع نعليه ونحوهما، وأن يجعلهما وراءه أو بجانبه إلا لعذر كخوف عليهما أو غيره (٢).

قال السندي: لئلا يلتفت الخاطر في حفظهما، وهذا إذا لم يكن أحد بجانبه، والله تعالى أعلم (٣).

• الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على ما أنعم عليّ وتفضل من النعم الكثيرة التي لا أحصيها، ومنها أن وفقني لإتمام هذا البحث الذي أرجو أن يكون سبباً في دخولي في زمرة من خدم سنة النبي ﷺ، وهذا جهد المقل استقرغته في جمع أحكام " النعال والانتعال في السنة النبوية "، وبيان أحكامها وفقهاها، وقد بذلت فيه قصاري جهدي ووسع طاقتي، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمن نفسي، واستغفر الله وأتوب إليه.

(١) تخريجه: أخرجه أبو داود في سننه (٢٤٣/٤) كتاب اللباس: باب في الانتعال، رقم (٤١٣٨).

حسن إسناده النووي في المجموع شرح المذهب (٣٤٤/٤).

(٢) انظر: المجموع شرح المذهب (٣٤٤/٤).

(٣) انظر: فتح الودود (١٤٧/٤).

• فهرس المصادر والمراجع :

أولاً: القرآن الكريم :

ثانياً: كتب التفسير :

- تفسير القرآن العظيم: تأليف: الإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: تأليف: العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مشروع مكتبة طالب العلم/ الكويت، ط الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

ثالثاً: كتب الحديث وشروحه :

- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: تأليف: الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد تقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق وتعليق علامة مصر ومحدثها: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة - القاهرة، طبعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: تأليف: الإمام الحافظ أبي العلا محمد عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت.

- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: تأليف: العلامة الصنعاني، مشروع مكتبة طالب العلم، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- سنن أبي داود: تأليف: الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- سنن ابن ماجه: تأليف: الإمام المحدث الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- سنن الدارمي: تأليف: الإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، تحقيق وتخريج: د. حسين سليم أسد الداراني، دار المغني - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- سنن النسائي: تأليف: الحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق وترقيم وفهرسة: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- سنن الترمذي: تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة.
- شرح صحيح البخاري لابن بطلال: تأليف: أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: تأليف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري المالكي.
- شرح السنة: تأليف: الإمام المحدث الفقيه الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق وتعليق وتخريج: شعيب الأرناؤوط و محمد زهير الشاويش - المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- شرح النووي على صحيح مسلم: تأليف: الإمام يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- صحيح مسلم: تأليف: الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق نصوصه، وتصحيحه وترقيمه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - لبنان.

- صحيح البخاري: تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي، دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- طرح التثريب في شرح التقريب: تأليف: رين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: حمدي الدمرداش محمد، مكتبة نزار مصطفى الباز - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- عمدة القاري: تأليف: بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، دار احياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود: تأليف: العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي مع شرح الحافظ شمس الدين ابن القيم الجوزية، مكتبة دار الكتب العلمية - بيروت.
- فتح الباري: تأليف: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- فتح الودود في شرح سنن أبي داود: تأليف: أبو الحسن السندي، مكتبة لينة - مصر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- فيض القدير: تأليف: محمد عبدالرؤوف المناوي، ضبط وتصحيح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- كشف المشكل على صحيح البخاري: تأليف: ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد البغدادي الحنبلي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- مسند أبي داود الطيالسي: تأليف: سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري، دار الفكر - بيروت.
- مسند الإمام أحمد: تأليف: الإمام أحمد بن حنبل، رقم أحاديثه: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- المستدرک على الصحيحين: تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- المصنف: تأليف: الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي العبسي، دار الفكر - بيروت، طبعة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- المصنف: تأليف: الحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- معالم السنن: تأليف: الإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: تأليف: مجموعة من المستشرقين، مكتبة بريل في مدينة لندن سنة ١٩٣٦م.
- المعجم الكبير: تأليف: الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثانية.
- المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم: تأليف: الإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الموطأ: تأليف: الإمام مالك بن أنس رحمته الله، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

رابعاً: غريب الحديث:

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: تأليف: القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي، تقديم وتخريج: إبراهيم شمس الدين، مكتبة عباس أحمد الباز - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: تأليف: الإمام مجد الدين أي السعادات المبارك بن محمد الجزري، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- غريب الحديث: تأليف: الشيخ الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، توثيق وتخريج وتعليق: الدكتور عبد المعطي أمين قلنجي، دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- الفائق في غريب الحديث: تأليف: جابر الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

خامساً: كتب الفقه:

- الإنصاف: تأليف: الإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي السعدي الحنبلي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- بدائع الصنائع: تأليف: الإمام علاء الدين أبي بكر مسعود الكاساني الحنفي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- البناية شرح الهداية: تأليف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- الفروع: تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الكافي في فقه أهل المدينة: تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- مغني المحتاج: تأليف: شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، دار المؤيد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- موسوعة الشافعي: تأليف: الإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- المجموع: تأليف: الإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق وتعليق: محمد نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي، طبعة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- المدونة: تأليف: الإمام مالك بن أنس الصبحي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- المغني: تأليف: للإمام العلامة ابن قدامة، تحقيق: د. محمد شرف الدين خطاب ود. السيد محمد السيد، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

سادساً: اللغة:

- جمهرة اللغة: تأليف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- الصحاح: تأليف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: شهاب الدين عمرو، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- القاموس المحيط: تأليف: الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروزآبادي الشرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- كتاب العين: تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: الدكتور عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/٢٠٠٣م.
- لسان العرب: تأليف: للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- مختار الصحاح: تأليف: محمد بن أبي زكريا عبد القادر الرازي، مكتبة المنار.
- المصباح المنير: تأليف: العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

سابعاً: كتب متفرقة:

- أحكام تجميل النساء في الشريعة الإسلامية: تأليف: د. أزدهار بنت محمود بن صابر المدني، دار الفضيلة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج: تأليف: سعد بن تركي بن محمد الخثالان، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- أحكام المسح على الحائل: تأليف: أبي عمر دبيان بن محمد الديبان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- أدلة المسح على الخفين والجوربين والنعلين: تأليف: عزت بن روبي مجاور، مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- فقه الألبسة والزينة: تأليف: عبد الوهاب عبد السلام طويلة، دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- لباس الرجل أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي: تأليف: د. ناصر بن محمد بن مشري الغامدي، دار طيبة الخضراء - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، دار الرحمة.
- زاد المعاد في هدي خير العباد: تأليف: ابن القيم الجوزية، مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- الآداب الشرعية والمنح المرعية: تأليف: شمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، مشروع مكتبة طالب العلم - جمعية إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

